

دراسات محكمة

مضمّرات خطاب الحرب على الإرهاب في

الجزائر:

بين عنف السياسة وسياسة العنف

د. عثمان الزياني

أستاذ التعليم العالي

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة

محمد الأول، وجدة.

05 أكتوبر 2021



ملخص:

تبتغي هذه الورقة البحثية دراسة مضمرة خطاب الحرب على الإرهاب في الجزائر ومحاولة تفكيك أوصاله من خلال التركيز على استعمالات "الحرب على الإرهاب" بما تحمله هذه العبارة من دلالات تسائل الكشف عن مختلف مضامينها ومحتوياتها واستظهار بعدها الوظيفي في النسق السياسي الجزائري، وقد كشفت الدراسة أن توظيفات خطاب الحرب على الإرهاب في الجزائر لا تكون بريئة في غالب الأحيان خصوصا وأنه يقع في صميم تقاطع عنف السياسة وسياسة العنف، إذ لا يمكن تحليل مضامينه الظاهرة، أي ما يعلن عنه فقط، وإنما دائما ما يحمل في ثناياه تعبيرات مضمرة برهنت أنها دائما تندرج ضمن مسعى اقتفاء أثر إضفاء الشرعية على النظام القائم، كما برزت تناقضاته بخصوص مدى اعتباره نموذجا فريدا على المستوى الداخلي والخارجي كما يراد تسويقه، وأيضا كشفت الدراسة عن اعتماده كوسيلة للحد من ارتفاع وتيرة الاحتجاجات التي تعد كرد فعل جماهيري على أزمة النظام الحاكم.

Abstract:

This research paper aims to study the implications of the discourse of the war on terrorism in Algeria and try to dismantle it by focusing on the uses of the "war on terrorism" with the implications this phrase carries, questioning the disclosure of its various contents and contents, and memorizing its functional dimension in the Algerian political system. The discourse of the war on terrorism in Algeria is not often innocent, especially since it is at the heart of the intersection of political violence and the politics of violence, as it is not possible to analyze its apparent contents, that is, what is announced only. Tracing the legitimization effect of the existing regime, as its contradictions emerged regarding the extent to which it is considered a unique model at the internal and external levels as it is intended to be marketed.



مقدمة:

يعتبر الإرهاب بشكل عام مجالاً خصبا للبحث في العلوم الاجتماعية، وهو أمر يتماشى مع الأهمية التي اكتسبتها هذه الظاهرة في المجتمع العالمي بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، إذ هناك العديد من الأسئلة المختلفة والمتنوعة التي تمت إثارتها ودراستها بخصوص هذه الظاهرة، ومن بينها خطاب الفاعلين السياسيين المختلفين، رغم أنه من الصحيح أنه ليس من أكثرها شيوعاً. كما خضعت البنية المفاهيمية والنظرية حول ظاهرة الإرهاب لتغطية إعلامية مكثفة وأمننة قوية.¹ و بحسب ريشارد جاكسون " أن لغة "الحرب على الإرهاب" ليست مجرد انعكاس محايد أو موضوعي للمناقشات السياسية ووقائع الإرهاب ومكافحة الإرهاب، فهو بالأحرى، خطاب عام مبني بعناية فائقة ومصمم خصيصاً لجعل الحرب تبدو معقولة ومسؤولة و"جيدة" بطبيعتها. والأهم من ذلك، أن لغة وممارسات "الحرب على الإرهاب" تشكل تحديات خطيرة للدولة الديمقراطية، بما في ذلك زعزعة استقرار المجتمع الأخلاقي، وإضعاف القيم الديمقراطية والثقافة المدنية، وتقويض شرعية مؤسسات الديمقراطية، ومنع صياغة نهج يحتمل أن يكون أكثر فعالية لمكافحة الإرهاب.²

يكشف تحليل الخطاب السياسي العام باعتباره نسقا منهجياً من خلال تحديده كيف يتم تفضيل بعض أشكال المعرفة على غيرها، وكيف يتم بناء الهوية والحفاظ عليها، وكيف يتم إضفاء الشرعية على السلطة، وكيف يتم تطبيع الممارسات السياسية والمؤسسية، وكيف يتم - إجماع الآراء، و إنتاج وإعادة إنتاج هذا الخطاب بشكل فكري. إن الخطابات السياسية ليست انعكاسات محايدة للواقع الاجتماعي والسياسي. بدلا من ذلك، هي جزء من هذا الواقع - لديها تأثير على صنع الواقع. إن ممارسة "الحرب على الإرهاب" بأبعادها العسكرية والسياسية لن تكون ممكنة بدون اللغة المصاحبة أو خطاب مكافحة الإرهاب: الخطاب والممارسة مترابطان أو متآلفان. وعلاوة على ذلك، الخطابات السياسية لها طابع أيديولوجي واضح؛ إنها بناء ونشر "المعنى في خدمة السلطة". أو بشكل أكثر تحديداً، تعمل الخطابات كتركيبات للمعنى تساهم في إنتاج وإعادة إنتاج وتحويل علاقات الهيمنة في المجتمع.³

وفي هذا السياق يبرز خطاب الحرب على الإرهاب في الجزائر كمساحة قابلة للتحليل والتفكيك، خصوصا إذا استحضرننا معطى قائم أساسا على تأثير عدد من التطورات التاريخية على ظهور الجزائر كواحدة من البؤر الساخنة للأنشطة المتعلقة بالإرهاب في إفريقيا، إذ لم تؤثر هذه التطورات على الجزائر ومنطقتها المباشرة فحسب، بل أثرت أيضاً على شبكات الإرهاب في أماكن أخرى، بما في ذلك أوروبا. بالإضافة إلى كونهم يشكلون تهديداً داخلياً، فقد ساهم الإسلاميون الجزائريون أيضاً في الإرهاب العابر للحدود.⁴

¹ - Mantilla, Valbuena y Silvia, Cristina (2008), Narcotráfico y terrorismo en una era de miedo y seguridad global (Más allá del discurso hegemónico narcotráfico, terrorismo y narcoterrorismo en la era del miedo y la seguridad global), consultado el 14 de abril de 2021, <https://cutt.ly/4mH7eqB>.

² - Jackson, Richard (2005), Security, Democracy, and the Rhetoric of Counter-Terrorism, accessed April 16, 2021, <https://cutt.ly/xmH7aGp>.

³ -Ibid.

⁴ - See Botta, Enelli (2008), Terror in Algeria, (Terror in maghreb; Transnationalization of domestic terrorism), accessed June 1, 2021, <https://cutt.ly/8mH7jKb>



بين عنف السياسة وسياسة العنف

وتأتي أهمية مقارنة الموضوع عبر المدخل الخطابى لكونه يقطع مع فكرة الدراسات السابقة التي أسست لمنطق اشتغالها على السرد الكرونولوجي للأحداث التاريخية المرتبطة بظاهرة الإرهاب في الجزائر، والتي ركزت بشكل كبير على البعد الظاهري في الحرب على الإرهاب دون الخوض في مضمرة ما ورائياتها وخلفياتها أيضا، والتي كانت ومازالت تفعل فعلها وتحركها دوافع وحوافز تعبر عن منطق اشتغال السلطة في الجزائر، الذي ينزاح أكثر نحو تحقيق مكاسب ومنافع تخدم النظام الحاكم أكثر مما تخدم المواطنين.

ولا غرو أن خطاب الحرب على الإرهاب برز في الجزائر أكثر إبان الحرب الأهلية أو ما اصطلح عليه بالحرب القذرة أو العشرية السوداء، وتكيف أكثر واكتسى بعدا دوليا مع اللحظة التأسيسية لخطاب الحرب العالمية على الإرهاب بداية من الخطاب الذي وجهه الرئيس "جورج دبليو بوش" إلى مجلسي الكونجرس والأمة الأمريكية والعالم بشكل غير مباشر. بعد وقت قصير من الهجوم على البرجين التوأمين، في 20 سبتمبر 2001. وعليه من أجل التحليل سنحاول استخدام الأدوات التي أنشأها التقليد الخطابى للتحليل الفنى للحجج من أجل دراسة مضمرة هذا الخطاب، الذي يتم فيه بناء تمثيل الحملة ضد الإرهاب. تقترح هذه الورقة، تأملاً تحليلياً يهدف إلى تفكيك الخطاب والتصورات المهيمنة التي تم تشكيلها حول مفاهيم "الحرب على الإرهاب" من خلال (الأمننة) المكثفة التي خضع لها في الجزائر، وذلك من خلال تقديم مقارنة نقدية فاحصة وماحصة لمختلف مساقات استعمال خطاب الحرب على الإرهاب من خلال التركيز على أهدافه، وعليه تسعى الدراسة الى استكشاف كثافة استعمال خطاب الحرب على الإرهاب والذي تزامن مع أحداث العنف السياسى التي عرفتها الجزائر عند بداية التسعينيات، كما تضي المقاربة في إبراز تناقضات خطاب الحرب على الإرهاب في الجزائر الذي يسوق هذه الحرب كنموذج فريد واستثنائي، والتعريح أيضا نحو استظهار كيف يوظف خطاب الحرب على الإرهاب في شرعنة النظام القائم الذي دائما ما يعيش على وقع أزمة الشرعية؟ ولن تكتمل أضلع الدراسة دون الخوض في كيفية استثمار الحرب على الإرهاب في صد الاحتجاجات الشعبية في الجزائر والتي عرفت وتيرة تصاعديّة؟

ومن أجل مقارنة الموضوع سنعمد منهجية التحليل النقدي للخطاب، ذلك لأن بناء الخطاب السياسى حول "الإرهاب" تتحكم فيه جملة من الخلفيات والنوازع التي تحرك سلوك الطبقة الحاكمة، فبالإضافة إلى بروز خطر الإرهاب تبرز بشكل جلي استخداماته غير البريئة، والتي ترنو الى امتطاء النزعة الاستغلالية والتبريرية والتشغيلية للخطاب في اتجاه خدمة الأنظمة السلطوية التي تعاقبت على تدبير السلطة في الجزائر التي يأسرها دائما منزع ضمان الاستمرارية والديمومة في ظل أزمة الشرعية التي كانت تعيشها، ومازالت تحيا فيها لحد الآن بفعل ارتفاع وتيرة الاحتجاجات التي اشتد عودها في الوقت الراهن، وبالتالي كيف يلقي خطاب الحرب على الإرهاب بظلاله على هذه المكونات المؤثرة لفضاء ممارسة السلطة في الجزائر، وهذا ما سنعمد على التفصيل فيه وفق العناصر الآتية:



بين عنف الدولة وعنف الجماعات المسلحة

صدمت أعمال العنف السياسي، التي اندلعت في الجزائر منذ إلغاء الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، المراقبين بضخامتها. في الواقع، منذ ذلك التاريخ، لم يكن هناك يوم واحد لم تُرتكب فيه هجمات ضد الشرطة والمدنيين (تجار، مسؤولون، أكاديميون...). تزايدت حصيلة الضحايا باستمرار، سواء من جانب الشرطة أو من جانب الإسلاميين، الذين خضعوا لقمع لا هوادة فيه: السجن لمجرد الإدانة، والاستجواب تحت التعذيب، والإعدام بإجراءات موجزة، والمحاكمات التي توزع أحكامًا قاسية، وما إلى ذلك. تبدو آليات قمع الإرهاب مكتظة وقد أضعفت بالفعل أي إمكانية للحوار. تعود جذور هذا العنف السياسي، الذي تسبب في مقتل آلاف الأشخاص، إلى ثلاثة عوامل. الأول هو بلا شك إلغاء الانتخابات التي أدت إلى تطرف الحركة الإسلامية، مما يثبت الراديكاليين الذين لطالما دافعوا عن العنف كأسلوب للوصول إلى السلطة. العامل الثاني هو أن النظام، من خلال الانفتاح الذي اعتقد أنه يسيطر عليه، فقد تماسكه، مما أدى إلى تدفق كبير من العنف. العامل الثالث، أخيرًا، هو جمود الهياكل الاجتماعية للمجتمع في التمثيلات الرمزية، والصلابة التي لا تسمح بإضفاء الطابع المؤسسي على الصراع كما تفترضه حرية التعبير والأيدولوجية الديمقراطية⁵.

وهنا نشير أيضًا إلى أنه في بداية الصراع، ألقى الجيش القبض على مقاتلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ وسجنهم في معسكرات بالصحراء وكان الاعتقاد السائد أن "الأزمة السياسية" المتأصلة في صعود الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد تم حلها. في الواقع، منذ عام 1993 فصاعدًا بدأت السلطات الجزائرية تفقد السيطرة على مجموعة من المواقع، حيث تعاطف السكان مع الإسلاميين المسلحين. أصبحت فرضية انهيار النظام تحت تأثير المقاتلين الإسلاميين ذات مصداقية، وفي مواجهة هذا الخطر، أنشأ الجيش فيلقًا لمكافحة الإرهاب. كان هدفه إعادة احتلال "المساحات التي حررها" الإسلاميون، ولهذا فإن مفهوم "العدو الإسلامي" يمتد ليشمل جميع الشباب المشتبه في تعاطفهم مع المقاتلين، وقد حقق هذا السلك العسكري نجاحات عسكرية كبيرة، ولكن شاب عمله انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان⁶.

وفيما يتعلق بالمستوى المرتفع من الاستقطاب الاجتماعي والتشرد المجتمعي في الجزائر خلال التسعينيات، كان المدنيون في بعض المحليات ضحايا وجناة في نفس الوقت. أدت الطبيعة القسرية للمؤسسة العسكرية، وكذلك الجماعات المسلحة إلى انخراط المواطنين في أعمال العنف كمخبرين. خلال الحرب كانت هناك قاعدة واحدة تتحكم في التبادل الاجتماعي: إذا لم تكن معنا، فأنت معهم. أي أنه في حالات كثيرة من المستحيل التزام الحياد. تم إنشاء نظام إرهابي من قبل الطرفين من خلال ممارسات المراقبة المعقدة على المدنيين الذين تعرضوا للقمع

⁵ - Lahouari, Adi (1995), Violence and the Political System in Algeria, (Violence et système politique en Algérie), consulté le 2 juin 2021. <https://cutt.ly/pmH7AgT>

⁶ - Lewis, Martinez (2001), Algeria: Massacres of Civilians in War, Algérie: les Massacres de civils dans la guerre), consulté le 2 juin 2021, <https://cutt.ly/zmH7ZFq>



والذين عانوا من الظلم العنيف.⁷ كما أن تزايد المذابح بحق المدنيين يأتي في سياق اتسم بعسكرة المجتمع. حيث إن لجوء الحكومة إلى تسليح المدنيين من أجل حماية القرى، وأيضًا لمحاربة المقاطعات الإسلامية أجبر جزءًا من السكان على اختيار حليفهم، وبالتالي تعريض أنفسهم لأعمال انتقامية من قبل المعسكر المعارض. رافق تشكيل مجموعات الدفاع عن النفس وألوية الدفاع عن المجتمعات المحلية انجراف هذه الميليشيات ضد المدنيين المشتبه في تعاطفهم مع الحركة الإسلامية أو حتى انتمائهم إليها، ولم يكن الإطار التشريعي لهذه الوحدات شبه العسكرية كافيًا لاحتوائها.⁸

ومع الصورة الغامضة التي رسمها كل من عنف الدولة وعنف الجماعات المسلحة، ظهرت فرضية أخرى تحت عنوان "من يقتل من" والتي تم تسويقها على نطاق واسع في وسائل الإعلام الدولية. وقد أتهم بعض كبار القادة العسكريين إما بارتكاب مذابح مباشرة ضد المدنيين أو على الأقل، بالرضوخ للعنف لخدمة مصالحهم الضيقة. وطُرحت حجج عديدة لدعم تهمة مسؤولية الدولة عن هذه الجرائم المرتكبة ضد المدنيين أو التواطؤ معها. وكانت التهمة الأكثر شيوعًا هي أن قوات الأمن اخترقت الجماعة الإسلامية المسلحة وارتكبت هذه الفضائح لتشويه سمعة التمرد. بالإضافة إلى ذلك، يُزعم أن الجيش رفض الاستجابة لدعوات المدنيين للإنقاذ، حتى في القرى القريبة من التكنات، لنزع الشرعية عن الحركة الإسلامية وتشويهها.

وبالإضافة إلى قسوة الحرب، فإن غموض الأحداث العنيفة هو أحد الأسباب الرئيسية التي تفسر استمرار بقاء المشاعر المؤلمة في الذاكرة الجماعية في الجزائر. خلال الحرب الأهلية، تم تصوير الشعور بعدم قابلية تفسير العنف بشكل صارخ في سلسلة من الرسوم الكاريكاتورية السياسية لرسام الكاريكاتير الجزائري "حسين بوكيلا". أيضًا، في السياق الأكاديمي، غالبًا ما يتم تصوير الحرب الأهلية الجزائرية على أنها فترة مؤامرات تهمس، وأحداث غامضة، وأسباب غير معروفة، فقد أشار المؤرخ الفرنسي "ستورا" إلى تلك الفترة من التاريخ الجزائري على أنها "حروب متداخلة في حروب أخرى، مؤامرات داخل مؤامرات". كما أن السرد العام اليوم ليس استثناء بسبب أن العديد من الأحداث لا تزال غير واضحة للسكان.⁹

كانت الحرب الأهلية في الجزائر مؤلمة للغاية. ووفقًا للتحليلات النفسية والاجتماعية، فإن الصدمة كان لها تأثير عميق على مواقف وسلوكيات الفرد التي يمكن أن تستمر لفترة طويلة. لاحظت "كاثي كاروث"، وهي واحدة من أبرز الباحثين في مجال الصدمات، أن الأحداث الصادمة لها عواقب وخيمة على الضحايا والشهود على حد سواء وتغرقهم في عالم من عدم اليقين وتجبرهم على قبول ما هو غير مقبول، تكسر الصدمة عوالم الضحايا الداخلية والخارجية من خلال تغيير طريقة إدراكهم لأنفسهم وعلاقتهم بـ "الآخر". يمكن للضحايا المصابين بصدمات نفسية البقاء على قيد الحياة والعيش ككائنات نفسية، ولكن مع ذلك، فإن معنى وجودهم يواجه تحديًا عميقًا. في هذا الصدد، تؤكد "كاتارينا كينفال" أن الأحداث الصادمة تميل إلى تعطيل الاستمرارية، وتوليد إحساس شديد بالقلق

⁷ - Zerolia, Faouzia (2020), Memory of the Civil War in Algeria: Lessons from the Past with Reference to the Algerian Hirak, (Memory of the Civil War in Algeria: Lessons from the Past with Reference to the Algerian Hirak), accessed June 3, 2021, <https://http://cutt.ly/fmH77Bf>.

⁸ - Lewis, Martinez (2001), Algeria: Massacres of Civilians in War, Algérie: les Massacres de civils dans la guerre.op.cit.

⁹ - Zerolia, Faouzia (2020) .



بين عنف السياسة وسياسة العنف

وخلق الرهبة من المجهول لفترة طويلة على نفس المنوال، تجادل "كاثرين شوب" و"جون إف كيلستروم" بأن الماضي المؤلم لا يختفي، بل إن التمثيل العقلي الكامل للأحداث الصادمة يظل متاحًا في الذاكرة ويتم التعبير عنه من خلال الأحلام والسلوكيات والمواقف.

إن أزمة النظام الجزائري هي أزمة قيادة، وهيكل السلطة، الذي يهيمن عليه الجيش، لا يسمح بظهور قيادة سياسية يجسدها رجل كما كان الحال مع هواري بومدين. كبار الضباط يرفضون السماح لأي منهم بفرض نفسه سياسياً. إنهم يفضلون تعيين رئيس يهيمنون عليه على أن يطلقوا من رتبهم رجلاً قوياً يفرض نفسه عليهم. فبعد حرمانه من زعيم كاريزمي يجسد سلطة الدولة، يخلق النظام فراغاً فعلياً في المؤسسات مما يثير المنافسة العنيفة على السلطة. بدلاً من أن يقرر الجيش احتلال الرئاسة من خلال رجل قوي يستثمره، فضل لعب الانفتاح الديمقراطي، على أمل التلاعب بالحياة السياسية بطريقة تجعلها مصدر السلطة في ظل تشكيلات مؤسسية ديمقراطية. بالنسبة للجيش، السلطة ليست فضاءً عاماً مفتوحاً لأي مواطن؛ إنها "محمية خاصة" محاطة بغموض سياسي. يريد الإسلاميون انتزاعها بالقوة من أيدي الجيش، ليس لاستعادة طابعها العام، ولكن لاستبدال التصوف السياسي بالتصوف الديني¹⁰.

تناقضات تسويق "الجزائر-النموذج" في محاربة الإرهاب

غالبا ما تتباهى الأنظمة الحاكمة في الجزائر على مستوى المنتظم الدولي بالطريقة التي قاومت وحاربت بها الإرهاب وتحاول دائما تسويق نموذجها الذي جمع بين المقاربة الأمنية من خلال إبراز نجاحاتها الأمنية والعسكرية في تجفيف منابع الإرهاب والحد من عنفوانه وشوخته، والمقاربة السياسية أيضا عبر نهج سياسة المصالحة الوطنية وإقرار قانون الوثام المدني، الذي سمح بتخلي العديد من المقاتلين عن حمل السلاح وعودتهم إلى أرض الوطن عبر بوابة إقرار العفو العام، وعلى قدر أهمية وميزات هذه المقاربة، فإن واقع الحال أبرز وجود مجموعة من الاختلالات والتناقضات على مستوى الخطاب والممارسة.

فعلى الصعيد الداخلي، لم تقبل بعض عائلات الضحايا حتى الآن إجراءات العفو الممنوحة للعائدين، إذ مازالت تطالب بالحقيقة والكشف عن مصير المفقودين من خلال تنظيم الاعتصامات والاحتجاجات في الأماكن العامة. تُظهر الروايات العامة أن نهج المصالحة الوطنية مهم لفهم كيف يتذكر الجزائريون ماضيهم ويربطونه بالمستقبل. لم يكن من المستغرب أن يشير جميع من تمت مقابلتهم ومنتديات النقاش العامة إلى كيفية تعامل الحكومة مع العنف وحقوق الضحايا بعد الحرب الأهلية. أن نهج الرئيس "بوتفليقة" الذي قام على النسيان عمق الشرح بين المواطنين والنظام السياسي. عبد الرحيم شاب يبلغ من العمر 33 عاما من ريف قسنطينة. كان مرهقًا خلال الحرب الأهلية، وكان والده أحد ضحايا الإرهاب. عندما تم سؤاله عن المصالحة الوطنية قال: بعد الاستقلال، وزعت النخبة من جبهة التحرير الوطني الثروة الوطنية بينهم. مع نهاية الحرب الأهلية في التسعينيات، أعيد توزيع ثروة بلادنا بين الأطراف المتحاربة. انظر حولك، كل مقاتلي الجماعات المسلحة السابقة الذين أعرفهم قاموا ببناء

¹⁰ - Lahouari, Adi (1995), Violence and the Political System in Algeria, (Violence et système politique en Algérie),op.cit.



منازل كبيرة بعد نهاية الحرب ولديهم أعمالهم الخاصة¹¹. إن أبناء القادة العسكريين يسبقون أيضاً موارد الناس - السيارات والمنازل الكبيرة وحفلات الزفاف الكبيرة والشركات الكبيرة. في غضون ذلك، لا يزال المدنيون والأبرياء يعانون، حيث تعتبر عملية المصالحة الوطنية اتفاقاً منح الأفضلية للأطراف المتحاربة والأوليغارشية السياسية. وفي هذا الصدد تبلورت لدى الناس قناعة عميقة بأن أولئك الذين حاربوا الإرهاب قد قُتلوا وأن ذكرياتهم تم تهميشها واستبعادها. في غضون ذلك، تتمتع الشخصيات الرئيسية في الجماعات المسلحة والنظام السياسي بحصانة تامة من العقاب، يشاركه هذا الرأي العديد من أصدقاء عبد الرحيم الذي يعكس شعوراً عميقاً بالاستياء. فبينما رحب العديد من الجزائريين بعملية المصالحة الوطنية واتفقوا على أنها أوقفت العنف، أعرب معظمهم عن نوبة غضب من كيفية معالجتها لقضايا الضحايا وحقوق الضحايا¹².

كما أنه على الرغم من تقديم بوتفليقة قانون الوفاق المدني للاستفتاء في عام 1999، في محاولة لنزع فتيل الصراع من خلال توفير منفذ محترم للمقاتلين. هذا القانون، الذي حصل على موافقة ساحقة بنسبة 98٪ من الأصوات، منح العفو لمن استثنى من جرائم الدم والاعتصاب. ومع ذلك، استفاد جميع الإسلاميين التائبين تقريباً من إجراءات العفو، بغض النظر عن نوع الجريمة المرتكبة. قدم الوفاق المدني غطاءً قانونياً لجزء من الإسلاميين. ومع ذلك، فقد ثبت أنه إجراء غير كافٍ، لأنه لم يوفر حواراً سياسياً حقيقياً يعالج الأسباب الجذرية للأزمة ويؤدي إلى تكامل سياسي حقيقي.

إن عملية المصالحة الوطنية التي بدأها الرئيس السابق بوتفليقة في عام 1999، بعيدة كل البعد عن كونها تمريناً في الذاكرة التاريخية، أو من شأنها أن تجعل من الممكن فعلاً مداواة الجراح التي فتحت خلال التسعينيات، تتضمن المصالحة الوطنية بشكل حتمي دمج الإسلاميين في الحياة السياسية، ولكن أيضاً توضيح تورط الجيش في قضايا المختلفين. و على عكس الرواية الرسمية التي كانت دائماً تسعى إلى تمجيد صورة الرئيس بوتفليقة، كان الناس يذكرون أن تضحيات المدنيين هي التي جلبت السلام. إنهم لا ينفون أن مبادرة الرئيس أوقفت دائرة العنف، لكن الفكرة الأساسية للمصالحة بالنسبة لهم كانت غائبة في العملية، وهي كرامة الضحايا، وقول الحقيقة، وتشجيع الحوار الوطني. تم تجاهل تأثير التعايش بين الضحايا والجنّة في نفس المجتمع وأحياناً في نفس الأسرة تماماً لصالح وقف العنف. بدلاً من التخطيط لمصالحة وطنية تشمل جميع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، كان الوفاق المدني في الجزائر مبادرة شخصية تم استخدامها بشكل متكرر لخدمة أهداف سياسية، أي زيادة شرعية النخبة السياسية، ومحاربة الفصائل المتنافسة داخل مركز السلطة، وعليه فبداية من التسعينيات، وتحت مسمى الحرب على الإرهاب عزز الجيش وأجهزة المخابرات أكثر من موقع قوتهم وعززوا سيطرتهم على الدولة من خلال أن يصبحوا ضامنين لأمن النظام ضد العدو الداخلي، وحصلوا في الوقت نفسه على الدعم الداخلي والخارجي اللازم لذلك، فمنذ الأحداث الدموية لـ 1992 ومن خلال إقرار استراتيجيتها للقضاء على الإسلاميين.

¹¹ - Eretne, Belkacem (2017), Challenges and Security Issues in the Sahel and Sahara Region, (Défis et enjeux de sécurité dans la région sahélo-saharienne), consulté le 4 juin 2021.

¹² -Ibid.



بسطة أجهزة المخابرات سيطرتها على المجتمع الجزائري بأسره وموارده الاقتصادية في وقت اضطرت الدولة المفلسة إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الدعم المالي.¹³ وفي إطار علاقة النظام الجزائري بالوضع الدولي وسياسته الخارجية في محاربة الإرهاب، كانت مأساة 11 سبتمبر بمثابة هبة من السماء للنظام الجزائري من نواح كثيرة. وفيما يتعلق بجهوده للخروج من وضعه المنبوذ، فإن 11 سبتمبر قد زود الجزائر بالصور التي تمكنه من إقناع العالم بمزايا سياسته في "الاجتثاث" في قتاله ضد الإسلاميين. لقد حان الوقت لتعلن: "قلنا لكم ذلك". لإظهار استعدادها لمساعدة الولايات المتحدة في الحرب العالمية على الإرهاب، زودت الجزائر الأمريكيين بقائمة تضم 1350 اسمًا جزائريًا في الخارج يعتقد أن لهم صلات بأسماء بن لادن، وقائمة بالمشركين الإسلاميين المشتبه بهم في الإقليم الجزائري. لم تكن وزارة الخارجية ولا جهاز المخابرات الأمريكي على استعداد للتعليق على هذه القوائم. هذا ليس مفاجئًا، لأنه من المعروف الآن أن العديد من هذه الروابط مع القاعدة التي نقلها الجزائريون للأمريكيين كانت وهمية. كانت الأسماء التي ظهرت في هذه القوائم إلى حد كبير أسماء أعداء النظام الجزائري: ليسوا بالضرورة "إرهابيين"، لكن جزائريين أبرياء، معظمهم لم يفعل شيئًا سوى التصويت لحزب ديني، ثم هربوا من بلادهم من أجل سلامتهم¹⁴، والأهم من ذلك، أن أحداث 11 سبتمبر قدمت للقادة الجزائريين فرصة ذهبية للضغط من أجل أنظمة الأسلحة الجديدة التي حرم الجيش الجزائري منها. مع وضع قائمة التسوق هذه في الاعتبار وفي هذا السياق الملائم، قام بوتفليقة بزيارته الثانية إلى واشنطن في نوفمبر 2001. التقى الرئيس بوش في 5 نوفمبر. وبينما أعاد التأكيد على دعمه لأمريكا، ذكر الإدارة الأمريكية بأن "الشعب الجزائري يجب أن يواجه الإرهاب وحده، بشكل عام". وأعرب عن أمله في أن تقوم الولايات المتحدة الآن بسد الفجوة بين قتال الجزائر ضد المسلحين الإسلاميين وحررها ضد القاعدة، وبالتالي تكون أكثر استعدادًا لتزويدها بالأسلحة التي يحتاجها جيشها بشدة¹⁵.

وفي هذا المنحى اعتبرت السلطات الجزائرية إعلان الرئيس بوش "الحرب العالمية على الإرهاب" عام 2001، فرصة ذهبية للتغلب على "الحظر المعنوي" الذي تعرضت له. خلال عقد التسعينيات لاستعادة تحالفاتها مع الولايات المتحدة عرفت الجزائر في ذلك الوقت أنها تعيد تأهيل صورتها من خلال تقديم نفسها كدولة رائدة في محاربة الجماعات الإرهابية. كما أن موقع الجزائر وتأثيرها الخارجي على دول جنوب الصحراء جعلها حليفًا استراتيجيًا رئيسيًا في الحرب ضد الإرهاب في منطقة الساحل حيث كانت الجماعات المرتبطة بالقاعدة مثل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تؤسس نفسها. منذ ذلك الحين، كانت الجزائر حليفًا حيويًا للولايات المتحدة،

¹³ - Zerolia, Faouzia (2020), Memory of the Civil War in Algeria: Lessons from the Past with Reference to the Algerian Hirak, (Memory of the Civil War in Algeria: Lessons from the Past with Reference to the Algerian Hirak) ;op.cit .

¹⁴ - Jérémy H. Kenan (2012), Foreign Policy and the Global War on Terror in the Reproduction of Algerian Power, (La politique étrangère et la guerre mondiale contre le terrorisme dans la reproduction de la puissance algérienne), consulté le 5 juin 2021.

<https://cutt.ly/GmH5aq1>

¹⁵ -Ibid.



بين عنف السياسة وسياسة العنف

ليس فقط في شمال إفريقيا، ولكن في جميع أنحاء القارة الأفريقية. إنها حليف مهم في جميع المبادرات الأمريكية، وخاصة فيما يتعلق بليبيا ومالي والنيجر. وهذا هو الحال أيضًا، من قبل القوى الغربية الأخرى.¹⁶

ومن المفارقات التي تبرز على مستوى الهوة بين الخطاب والممارسة في سياق الحرب على الإرهاب، نجد السردية التي طالما ردها النظام الجزائري، وهي أن مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل يجب أن تقوم بها البلدان المعنية أولاً وقبل كل شيء، دون تدخل من الدول الأجنبية، وهذا النهج المشترك الذي اقترحتة الجزائر مستوحى مرة أخرى من مذهبها المنصوص عليه في النصوص المتعلقة بتطوير وسلوك السياسة الخارجية التي تدعو إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. نبع هذا الموقف، ضمنياً، من الخوف من التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية وتآكل السيادة الوطنية التي يزعم القادة الجزائريون أنهم اكتسبوها غالباً خلال النضال التحريري ضد الاستعمار الفرنسي. إن السعي إلى التضامن والدعم من القوى الأخرى يجب أن يُنظر إليه، فقط، على أنه مساهمة في سياسة التعاون والتنسيق التي وضعتها الجزائر وشركاؤها في منطقة الساحل وليس كبديل لهذا التعاون. إلا أنه بالموافقة على فتح المجال الجوي الجزائري أمام الطائرات المقاتلة الفرنسية في طريقها إلى مالي، وإغلاق حدودها الجنوبية في الواقع، فتح الجنرالات الجزائريون باباً عملوا بجد لإغلاقه، ووضعوا أنفسهم في معضلة كبيرة: في حين أنهم رفضوا بشدة مؤخرًا التدخل، على سبيل المثال، في الثورات الليبية وبنوا بوابة حديدية بين الاثنين. البلدان والشعبين، الآن يقدمون المساعدة للفرنسيين (أي الغرب) الذين كانوا / كانوا مستعمرين في "الذاكرة الجماعية". وهذا بلا شك يشكك في (الثوابت)، أي الأسس التي هي عدم تدخل الأجانب في الشأن الجزائري، المدعوم بالخطاب الدؤوب الذي يمجّد القوات العسكرية الجزائرية في التعامل مع الإرهاب، ويمنحها تفويضاً مطلقاً لاتخاذ قرارات أحادية الجانب للتعامل معها. مكافحة الإرهاب بالطريقة التي يرونها مناسبة. وهكذا فعند ردود الفعل الدولية على طريقة التعبير عن القوات العسكرية الجزائرية، تم استخدام التلفزيون الوطني الجزائري الذي أظهر من خلاله بعض الجزائريين دعمهم وتذكير العالم بأن تجربة الجزائر في التعامل مع الإرهاب لا تقبل التحدي¹⁷.

وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب أيضاً، غالباً ما تحافظ الحكومة الجزائرية على خطاب مزدوج: داخلياً، تعتبره ظاهرة متبقية، وفي الخارج، أنها تشكل تهديداً محتملاً. بدو أن الحرب ضد الإرهاب تدفع بالجزائر إلى المسرح الدولي. يذكرنا هذا الوضع كيف أنه في سنوات ما يسمى بالحرب الأهلية الجزائرية، خدم التهديد الإرهابي على وجه التحديد في وضع القوة العسكرية في مقدمة الحياة السياسية. كانت دوامة العنف التي أعقبت ذلك هي محور الشرعية الذي سمح للجيش باحتلال المناصب الرئيسية. إن العودة إلى الخطاب الإرهابي دون حل داخلي وفي مفتاح الحوار الوطني، فإن العوائق التي خلفتها الحرب قد جعلت الجزائر تسقط في الخطاب العسكري. إذا كانت الحكومة، منذ عام 1999، قد أصرت على تصنيف الإرهاب على أنه من الآثار المتبقية، فلا تزال هناك أعمال منعزلة تواصل نشر أعداد قليلة من القتلى في الصحف الجزائرية. على المستوى الدولي، يُطلب التعاون، ولكن على المستوى الداخلي، يوضح مشروع الميثاق الذي قدمه بوتفليقة أنه يجب على المجتمع الدولي ألا يتدخل في طريقته

¹⁶ -Ibid.

¹⁷ - Eretne, Belkacem (2017), Challenges and Security Issues in the Sahel and Sahara Region, (Défis et enjeux de sécurité dans la région sahélo-saharienne) ;op.cit.



الخاصة في إدارة رحيل مدبري الحرب. لقد قفزت الحكومة الجزائرية، ولا سيما الجنرالات، إلى القطر في الحرب العالمية ضد الإرهاب، وذهبت في بعض الأحيان إلى حد تبرير بأثر رجعي التجاوزات التي ترتكبها قوات الأمن¹⁸.

توظيف خطاب الحرب على الإرهاب في شرعنة النظام الحاكم

في البداية يمكن القول إنه سبق أن حلل أرسطو الخطاب العام و أظهر كيف يمكن أن يكون له تأثير على المواطنين. كانت البلاغة فناً، وتحديداً فن الإقناع وطُبقت تقنياته منذ ذلك الحين وحتى اليوم. وبنفس الطريقة، وما يهنا هنا، الدور الذي يجب أن يلعبه القائد السياسي عند إرسال رسالة لشعبه بعد مأساة مثل هجوم إرهابي على وجه التحديد. يدافع أرسطو على أن الخطاب يجب أن يكون إيضاحياً وصادقاً وذو مصداقية دون أن ننسى أنه يجب علينا الانتباه لكيفية تقديمه للجمهور لأنه "مهم جداً للإقناع، خاصة في الخطابة التداولية. وفي بحثه، يسلط "جاك غيرستلي" كذلك، الضوء على التواصل السياسي باعتباره مجموعة من الأساليب والإجراءات التي يتمتع بها الفاعلون السياسيون، وعلى وجه التحديد، الحكام من خلال قوتهم في جذب الجمهور والسيطرة عليه وإقناعه في نهاية المطاف¹⁹. وتبقى السمات المكونة للغة السياسية بحسب "مازوليني" هي "التمثيل الدرامي والعاطفي، وهما سجلان أساسيان لكسب انتباه الجمهور وتوافق الآراء"، فهناك جزء من التدرج يتكرر في الطقوس السياسية المختلفة ويمكن فيه التمييز بين أربعة أبعاد مختلفة، "بحسب نافاريني"، يمكن استخدام الخطاب السياسي "لإثارة التضامن، أي كدالة للتكامل الاجتماعي"، و "لإظهار القوة"، أي كدليل على قوة معينة، أو "مكانة" أو "شرعية" للشخص الذي هو بطل الخطاب أو تجاه من يكرس له. يمكن أيضاً استخدامه لبناء معاني وإعطاء معنى مشترك لما يحدث في المجتمع، وأخيراً، يمكن أن يستخدم الخطاب أيضاً لمهاجمة الصورة العامة للخصم وتحميله المسؤولية عن الأحداث التي تسبب فيها²⁰.

إن علاقة الذاكرة بالعقد الأسود في الجزائر تختلف باختلاف المناطق والأجيال والانتماءات السياسية. لكن الحرب الأهلية أثرت بعمق على الثقافة السياسية الوطنية، مما جعل الحاجة إلى الحفاظ على السلام والاستقرار في البلاد مطلباً مشتركاً على نطاق واسع عبر مختلف الطيف السياسي، كما أدى إلى تفتيت المشهد السياسي، وتشكيل السلوك السياسي للنظام ومعارضيه، وإضفاء الشرعية على الخطاب الأبوي الموجه للمواطنين. إن ذكرى العقد المظلم محجوبة ومحفوظة، لقد طغت عليها السياسات الرسمية، وفي الوقت نفسه استغلها المتحدثون باسم النظام لإضفاء الشرعية على سيطرتهم على الحياة السياسية والحفاظ على الوضع الراهن²¹. إن التاريخ في الجزائر كما في أي مكان آخر لا وجود له كموضوع محايد، إنه ميسس. في الجزائر، تعد أزمة الثمانينيات والتسعينيات وتاريخ الاستعمار وحرب الاستقلال إشارات أساسية وحساسة لكنها لا يمكن تجاوزها، طالما كررت

¹⁸ - Sancha, Natalia (2005), Argelia entre desafíos internos y cortejo internacional, (Argelia, entre los desafíos internos y el cortejo internacional), consultado el 4 de junio de 2021, <https://cutt.us/rYcNo>

¹⁹ - Antonio, Pérez, Vicente (2016), Discurso político europeo ante el terrorismo yihadista, (El discurso político europeo ante el terrorismo yihadista), consultado el 5 de junio de 2021, <https://cutt.ly/omH5zPF>

²⁰ -Ibid.

²¹ - Fries, Louis (2019), Algérie : « Le régime a exploité la mémoire de la guerre civile » (Algérie : « Le régime a instrumentalisé la mémoire de la guerre civile »). Consulté le 2 juin 2021, <https://cutt.ly/bmH5ThM>



الحكومة مرارًا وتكرارًا أن المواطنين يعرفون ثمن الفوضى، في إشارة إلى الصراعيين في سوريا وليبيا، وإلى الحرب الأهلية التي تم تقديمها بعد ذلك كدرس للمجتمع. لقد وُضعت السلطات السياسية الجزائرية الرئيسية، الرئاسة والجيش، في موقع أبوي وحصني، يفترض أنها وحدها القادرة على الحفاظ على السلام والوئام. وهذا ما يفسر أن هذه الخطابات دائما ما ترافقها سلسلة من الإجراءات الأمنية وإعادة التوزيع الهادفة إلى ضمان السلم الاجتماعي، واحتواء السخط الشعبي، في مناخ من الأزمة الكامنة الدائمة التي بدت وكأنها لا تنتهي أبدًا²².

إن الأزمات التي تهز الجزائر اليوم ليست جديدة. إنها تأتي من أزمة سابقة، أزمة الشرعية، التي تعمقت أكثر، فالنظام نفسه يدرك أنه لم يعد يتوافق مع مصالح القوى الاجتماعية المهيمنة، لكنه دائما ما ينهج المناورة على أمل الحفاظ على السيطرة على عملية التغيير الحتمية. لم يعد غالبية الجزائريين يؤمنون بإمكانية التناوب السياسي في ظل النظام الحالي. ولم يعد الإسلاميون أيضا الذين فازوا بقلوب العديد من المواطنين في الثمانينيات والتسعينيات يتمتعون بمصداقية سياسية، لكن لم تنجح أي قوة أخرى في احتلال المساحة المحررة. إن السلطة السياسية الجزائرية، منذ لحظة إنشائها، تعاني من أزمة شرعية، وهذه المسألة هي عامل بنيوي وجوهري في عمل النظام الجزائري. والثاني أن مشكلة الشرعية هذه، منذ منتصف السبعينيات، تحدث في سياق حالة الموزع [ريع النفط]، والتي بالإضافة إلى إدامة الاقتصاد الريعي، تؤدي إلى علاقة إيجابية وثيقة بين الاستقرار السياسي والاقتصادي. ومع ذلك، فإن هذا، كما سنرى أدناه، لا يعني أن استمرارية النظام السياسي للجزائر يعتمد حصريًا على عائدات النفط. وإنما يلجا في كثير من الأحيان إلى توظيف خطاب الحرب على الإرهاب واستحضار الذاكرة المجروحة للكثير من المواطنين الجزائريين خاصة إبان الحرب الأهلية لفترة التسعينيات من أجل كسب شرعيته و ضمان استمراريته وديمومته، وذلك بفعل المزايا التي توفرها هذه الاستراتيجية الخطابية في إثارة وجود خطر داخلي وخارجي، وبفعل أن خطاب مكافحة الإرهاب هو خطاب مقنع يسعى إلى الاعتراف بموافقة السلطة ومسايرتها من خلال ثلاثة أنماط رئيسية للشرعية. لذلك نفترض أن القادة السياسيين يسعون إلى تنظيم الاضطراب من خلال استهداف ثلاثة تأثيرات للجُمهور: تعبئة السكان، وتقليل عدم اليقين، وشرح المشكلة الاجتماعية من خلال تسييسها، ثم بعد ذلك يولد العنف الاستنكار، وبعده يتبدد تأثير الصدمة، مع شرعنة ردود افعال الشرطة والقضاء، والقيام بنسخ الاستثناء إلى قانون، من خلال استحضار الهجمات وعواقبها. ينشر السياسيون أيضًا شبكات قراءة تستند إلى نظام القيم الخاصة بهم و التي تدعم مصالحهم السياسية²³.

وهنا تبرز أيضا القدرة التضليلية لخطاب "الحرب على الإرهاب" في الجزائر، عبر استكشاف الخطاب السياسي العام، الذي قد يفضح المرء عبره علاقات قوة معينة، وتسلسلاً هرمياً لأشكال مختلفة من المعرفة والطرق التي يتم من خلالها إضفاء الشرعية على ممارسات السلطة وتطبيعها. يمثل استخدام اللغة دائماً بعض المنظور الأيديولوجي، فهي ليست محايدة أبداً؛ ذلك أن الخطابات السياسية لها تأثير على صنع الواقع، لأنها تعمل

²² -Ibid.

²³ -Fragon, Julien (2017), Discours antiterroriste : la gestion politique des événements du 11 septembre en France, (Le discours antiterroriste : la gestion politique du 11 septembre en France), consulté le 5 juin 2021, <https://cutt.ly/1mH5FKP>



كبناءات للمعنى وتساهم في إنتاج علاقات الهيمنة في المجتمع وإعادة إنتاجها وتحولها أيضا. بالتالي يمكن القول إنه فقط بمساعدة هذا الخطاب المخطط له عن قصد وبعناية، وعبره يمكن تطبيع ممارسات مكافحة الإرهاب وإضفاء الشرعية على الاستخدام غير العادي للقوة التي يتقنها الجيش الوطني الجزائري.

نادراً ما يتم تناول ذكرى الحرب الأهلية في الأدبيات الأكاديمية، على الرغم من وجود إجماع عام على أن التجربة الماضية لا تزال لها تأثير عميق في الجزائر وأنها كانت أداة مهمة لإضفاء الشرعية على النظام السياسي في عهد عبد العزيز بوتفليقة. في الواقع، في أعقاب الانتفاضة العربية منذ عام 2010، اعتمد السياسيون، بمن فيهم رئيس الوزراء السابق "عبد المالك سلال"، غالباً على الفهم الجماعي للماضي لدعم سياسات الحكومة. في 29 سبتمبر 2018، بث التلفزيون الوطني صورا مروعة ومروعة لضحايا الحرب الأهلية لترويع الناس والتأكيد على دور الرئيس بوتفليقة في عملية السلام. وقد أثار هذا بدوره معارضة كبيرة من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني على حد سواء. علاوة على ذلك، في 28 فبراير 2019 وبعد الاحتجاجات الحاشدة في 22 فبراير، استذكر رئيس الوزراء السابق "أحمد أويحيى" الحرب الأهلية الماضية والسيناريو السوري لردع المتظاهرين عن المشاركة في المظاهرات المناهضة لترشيح عبد العزيز بوتفليقة لولاية خامسة. في الولايات الأربع السابقة، تم تقديم الرئيس على أنه مهندس السلام في الجزائر والآن تغيرت الاستراتيجية لتهديد الناس بأنه سيعود العنف²⁴.

إن الحرب الأهلية الجزائرية، التي استمرت عقداً من الزمن في التسعينيات وكلفت أرواحا كثيرة، يتذكرها الجزائريون بوضوح وتساهم في تشكيل الهوية الجزائرية "الجديدة". يواجه الجزائريون تحدياً يتجلى في استحضار نسخهم المشتركة من الماضي والتي تطاردهم بشكل مستمر، وذكرياتهم الفردية والجماعية حول الحروب الجزائرية، سواء الحرب الأخيرة (الحرب الأهلية في التسعينيات) والثورة الجزائرية (1954-1962). لقد أثرت هذه الحروب على ثلاثة أجيال منذ الاستقلال في عام 1962. وكان بناء "الذكريات الجماعية" بواسطة "الروايات الكبرى" حول حرب التحرير الجزائرية مركزاً للنضال على مدى عقود، كما تم استخدامها بشكل متكرر من قبل المسؤولين والنخبة السياسية لإضفاء الشرعية وتوفير أطر لتفسيرات الماضي والحاضر والمستقبل. فقد استثمرت النخبة السياسية الجزائرية بشكل كبير احتكار الروايات وتشكيل الخطاب (الخطابات) الرسمية حول الحربين. ظل خطاب (خطابات) الهيمنة حول الحروب على العموم دون منازع حتى وقت قريب²⁵.

ومع ذلك، هذا لا ينفي أن الناس طوروا رواية مضادة تنافس الرواية الرسمية وأن هذا السرد المضاد لم يتم تناوله في الأبحاث الأكاديمية. منذ 22 فبراير 2019، استخدم المتظاهرون من جميع الطبقات الاجتماعية الآثار الظاهرة التي تعكس فهمهم للماضي، وتؤكد أنهم لا يتبنون كل الروايات التي نقلها نظام بوتفليقة مثلاً. ومع ذلك، فإن ذكريات الجزائريين ورواياتهم عن مأساة الماضي لا تزال صامتة ولا يتم تناولها في وسائل الإعلام وكذلك من قبل الأوساط الأكاديمية، مما يعني أننا ما زلنا نتجاهل التأثير الدقيق للذاكرة الجماعية للحرب الأهلية. ففي الواقع،

²⁴ - Zerolia, Faouzia (2020), Memory of the Civil War in Algeria: Lessons from the Past with Reference to the Algerian Hirak, (Memory of the Civil War in Algeria: Lessons from the Past with Reference to the Algerian Hirak),op.cit.

²⁵ - Daoudi, Anissa, To what extent do Algerians hold their "collective memory" hostage? (How much are Algerians hostage to their 'collective memory')?, accessed June 6, 2021, <https://cutt.ly/GmH5B8L>



بين عنف السياسة وسياسة العنف

أكدت متابعة منتديات التواصل الاجتماعي والمحادثات اليومية والمقابلات المباشرة مع الضحايا أن الناس يختبئون وراء صمت قصصهم وصورهم وذكرياتهم. على الرغم من استبعاد الماضي من عملية إحياء الذكرى من قبل نظام ما بعد الحرب، إلا أنه حي وذاكرته تعمل لتحديد التصور الفردي للمواطنين عن أنفسهم ومستقبلهم والنظام السياسي.²⁶

إن النظام الجزائري لا يقف عند هذا الحد بخصوص تسخير خطاب الحرب على الإرهاب في خدمة أجندياته السياسية، وإنما دائما ما يعزف على وتر أن الإرهاب ظاهرة غريبة على القيم الدينية والثقافية للمجتمع ولا ترتبط بأي شكل من الأشكال بإسلام أسلافه. من هذا المنطلق فإن أسباب الإرهاب ليست داخلية ولا يمكن تفسيرها بالطبيعة الاستبدادية للنظام الجزائري أو بطالة الشباب أو الأمية أو الأزمة الاقتصادية، بل بالأيديولوجيات المستوردة من الشرق الأوسط سواء كان ذلك من خلال العناصر التي قاتلت في أفغانستان أو العراق أو بفضل خطب علماء الدين السلفيين التي تغمرها المدونات والقنوات الفضائية التي تبث من دول الخليج. في الواقع، تلاشت الأسباب الاجتماعية أو الاقتصادية التي تفسر عموماً تطرف الشباب مع الدخل الهائل الذي حققته الجزائر منذ عام 1999 بفضل الزيادة الكبيرة في أسعار النفط والتي سمحت بتحويلات اجتماعية كبيرة لصالح الشباب من خلال آليات المساعدة في التوظيف والاندماج وتسهيل إنشاء الأعمال التجارية الصغيرة. والدليل أن عدد الشباب الجزائريين الذين انخرطوا في صفوف الجماعات الإسلامية المقاتلة في العراق وسوريا منذ "الربيع العربي" لا يتجاوز 100 عنصر، وهو رقم يظل ضئيلاً مقارنة بالمجندين الشباب. تونسي (7000) أو مغربي (1500) علاوة على ذلك، يلقي القادة الجزائريون باللوم في صعود الإرهاب في الجزائر على إجراءات القوى الأجنبية المعادية للجزائر والتي تعمل على زعزعة استقرار هذا البلد وتفتيت المجتمع وتقويض وحدة شعبه. والأسباب المقدمة هي أن الجزائر يحكمها نظام وطني وأن البلاد هدفها الطمع الأجنبي بالنظر إلى موقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية ومواقفها السياسية التي تدافع عن القضايا العادلة.²⁷ وهنا يتبين أن هاجس النظام الجزائري هو فرض نوع من الشرعية حتى وإن كانت ذات طابع قسري والتي يستمددها من كونه الضامن والحارس الأساسي على أمن واستقرار المواطنين ضد الإرهاب حتى وإن كان يبالغ بشكل مكثف في تسويق استراتيجيته الخطابية المتعلقة بالحرب على الإرهاب.

سرديات خطاب الحرب على الإرهاب وشيطنة الحراك

منذ بداية ما يسمى بـ "ربيع الشعوب" في مختلف دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، كانت الجزائر استثناءً، بسبب استقرارها، إذ أن الاحتجاجات المناهضة للسلطوية لم يكن لها تأثير بحجم تلك التي أثرت على جيرانها. لكن الاستقرار السياسي للجزائر بعد تجدد الاحتجاجات أصبح مرة أخرى قضية مقلقة بسبب الظروف الاقتصادية والأمنية الخارجية والداخلية الجديدة التي تضعف دعائم نظامها السياسي. لقد عاشت الجزائر منذ 22 فبراير /

²⁶ -- Daoudi, Anissa, To what extent do Algerians hold their "collective memory" hostage? (How much are Algerians hostage to their 'collective memory') ;op.cit.

²⁷ - Eretne, Belkacem (2017), Challenges and Security Issues in the Sahel and Sahara Region, (Défis et enjeux de sécurité dans la région sahélo-saharienne) ;op.cit.



شباط 2019 معدل تعبئة غير مسبوق. نزل ملايين الجزائريين إلى شوارع البلاد لمعارضة الولاية الخامسة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، قبل المطالبة بتغيير جذري للنظام. كما يظهر بشكل أكثر تحديداً أن هذه التعبئة تنطلق من الاهتمام بالذات، والتي تتجلى في تعبيرات سلوكية حضارية. ويساهم الأداء العلني للمواطنين الجزائريين، من خلال ضبط النفس، في دحض خطاب رسمي يدين التظاهرات بـ "الفوضى السورية". كما يعتمد المواطنون أيضاً على صندوق مشترك للنضال من أجل الكرامة، من أجل القطع مع شخصيات الفساد التي انتبهى النظام بتجسيدها. و خلافاً لخطاب رسمي يهز شبغ الفوضى السورية أو يعيد صورة شباب حشد من شأنه أن يهدد النظام العام، يرد المتظاهرون بدعاية لاذعة، محاولين التآخي مع ضباط الشرطة. الحلفاء لهم، ويظهرون في كل نزهة أن المواطنة يمكن أن تكون احتفالية. فالدخول إلى الفضاء الحضري هو إذن فرصة لتكوين صورة إيجابية ومجزية عن "الذات"، مما يرفض التنازل عن الفئات المتخلفة عن القيمة، ويتعارض مع صور البربرية الإرهابية التي تضعها الأخبار الإقليمية والدولية²⁸.

كانت حالة الاحتجاج الاجتماعي والتظاهرات الاجتماعية شبه الدائمة ضد النظام جزءاً من الطقوس اليومية في معظم أنحاء البلاد²⁹. إن هذا الاحتجاج وهذه المظاهرات، فضلاً عن العنف الذي تعرضت له من قبل الجهاز القومي للدولة، يعكس حقيقة أن الدولة تخلت نهائياً عن آخر بقايا مسؤولياتها وواجباتها. فيما يتعلق بازدهار ورفاهية مواطنيها. على الرغم من أنها ليست أرضاً خصبة للثورة السياسية، إلا أن هذه المظاهرات "سياسية" من حيث أنها أصبحت شكلاً من أشكال الاتصال - خطاب جديد - بين الشعب الجزائري و "الجماهير" وقادتها، فمن خلال هذا الخطاب يتم عرض قضايا الإسكان والمياه والغاز والكهرباء وجمع القمامة وإصلاح الطرق ومجموعة من المظالم الأخرى على السلطات، كما أن شعارات المتظاهرين هي مؤشر قوي على أن ذاكرة الصدمة لا تزال موجودة وأن الناس يحاولون تجنب نقطة تحول عنيفة أخرى في تاريخهم. من بين الشعارات التي يمكننا الاستشهاد بها: "الجزائر ليست سوريا"، "رجال الشرطة والشعب إخوة"، "الجيش والشعب إخوة"، "لا دمار، نعم للتغيير"، "انتهى العقد الأسود ونبي عقد"، و"لا تقاتل القوة بالسلاح، حاربهم بأفكارك الجديدة"³⁰.

وفي هذا الخضم تبرز مسألة محورية تتعلق بتوظيف خطاب الحرب على الإرهاب من أجل الحد من شرارة الحراك، وهي مسألة ليست بحدیثة التكوين، إذ طالما أضفى النظام الجزائري الطابع المؤسسي رسمياً على استخدام الإرهاب كحجة قانونية وسياسية في حملته القمعية على الاحتجاجات الشعبية من أجل التغيير الديمقراطي. إذ أضفى الإرهاب هو السلاح النهائي قبل الاعتقالات التعسفية خارج نطاق القضاء. هذا هو السلاح الذي استخدمه النظام الجزائري ليس فقط في الوقت الراهن ولكن منذ عام 1962. إلى عام 1992 والذي كان على نطاق واسع،

²⁸ - Darraji, Islam Amin et Gharbi, Amal (2019), Le mouvement algérien : un laboratoire de citoyenneté, (Le Hirak algérien : un laboratoire de citoyenneté).

Consulté le 7 juin 2021, <https://cutt.ly/omH6rHE>

²⁹ - جريدة الوطن، (12 نيسان 2011): وفقاً للإحصاءات الرسمية، في مارس 2011، سجلت الشرطة (11710)، طلباً لتدخلات إنفاذ القانون في الأماكن العامة، بمعدل 377 يومياً، أو 16 في الساعة، أو 1 كل 3-4 دقائق. انظر: "520 مسيرة واعتصام في آذار".

³⁰ - Jérémy H. Kenan (2012), Foreign Policy and the Global War on Terror in the Reproduction of Algerian Power, (La politique étrangère et la guerre mondiale contre le terrorisme dans la reproduction de la puissance algérienne ; op.cit.



بين عنف السياسة وسياسة العنف

والآن يوظف بشكل محكم لتخويف الناس³¹. كما تشكل التغطية الإعلامية للأحداث المرتبطة بالإرهاب الإسلامي منذ التسعينيات شكلاً من أشكال الإستراتيجية السياسية خاصة بعد الربيع العربي. على سبيل المثال، كانت التغطية الإعلامية المستمرة لعمليات الجيش تهدف إلى تشجيع الجزائريين على التوحد في فترات التوتر بين السكان وحكومتهم، وهي بذلك تهدف إلى التأكيد على الخطر القادم من الحدود من أجل توحيد الصفوف في البلاد. وبالتالي، فإن العودة إلى اتصالات أكثر شفافية بشأن الإرهاب المحلي ستكون وسيلة للتلويح بالتهديد من أجل منع عودة محتملة لـ "الحراك" إلى الشوارع³².

وهنا نعود إلى تظاهر آلاف الطلاب يوم الثلاثاء 5 مارس 2019 في وسط العاصمة الجزائر وفي عدة مدن أخرى احتجاجاً على ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لولاية خامسة، في حين وجه الجيش تحذيراً إلى الذين يريدون العودة بالبلاد إلى فترة الحرب الأهلية في التسعينات من دون أن يسميهم. وأمام تكرار التظاهرات وتحولها إلى شبه يومية صدر آنذاك موقف عن رئيس أركان الجيش السابق "الفريق أحمد قايد صالح" في كلمة ألقاها خلال زيارة إلى الأكاديمية العسكرية من الأحداث الأخيرة. قال إن "إرساء الجزائر لكافة عوامل أمنها، من خلال القضاء على الإرهاب وإفشال أهدافه، بفضل الاستراتيجية الشاملة والعقلانية المتبناة، ثم بفضل التصدي العازم الذي أبداه الشعب الجزائري وفي طليعته الجيش الوطني الشعبي رفقة كافة الأسلاك الأمنية الأخرى، لم يرض بعض الأطراف". واعتبر أن هذه الأطراف التي لم يذكرها "يزعجهم أن يروا الجزائر آمنة ومستقرة، بل يريدون أن يعودوا بها إلى سنوات الألم وسنوات الجمر التي عايش خلالها الشعب الجزائري كل أشكال المعاناة، وقدم خلالها ثمناً غالياً"، في إشارة إلى سنوات الحرب الأهلية الجزائرية. ولوقت طويل، كان الرئيس الجزائري يوصف برجل المصالحة الوطنية الذي جلب السلم للجزائر بعد عقد من الحرب الأهلية. فقد فاز في الانتخابات الرئاسية للمرة الأولى في نيسان/أبريل 1999 بدعم من الجيش، وكانت الجزائر حينها في أوج الحرب الأهلية ضد الإسلاميين. وعمل حينها على إعادة السلم إلى بلاده عبر قانونين للعفو وتدابير أخرى. وتابع الفريق قايد صالح "إن الشعب الذي أفضل الإرهاب وأحبط مخططاته ومراميها، هو نفسه المطالب اليوم، في أي موقع كان، أن يعرف كيف يتعامل مع ظروف وطنه وشعبه، وأن يعرف كيف يكون حصناً منيعاً لصد كل ما من شأنه تعريض الجزائر لأخطار غير محسوبة العواقب". وهذا يفسر إلى حد كبير كيف يوظف الحرب على الإرهاب للتخويف والتخوين وتكميم أفواه كل من ينادي بالإصلاح والتغيير في الفضاء العام.

ومع عودة الاحتجاجات خصوصاً بعد توقفها بحكم تزامنها مع أزمة كوفيد 19، أصدرت المحكمة في الجزائر العاصمة أربع مذكرات تفتيش واعتقال دولية بحق أربعة أشخاص مشتبه بهم، بتهمة المناورة لتحويل الحركة

³¹ -Jerry Bart Plos : La « terreur » est la nouvelle arme mortelle du régime algérien contre les manifestations populaires en faveur de la démocratie (Le « terrorisme », la nouvelle arme fatale du régime algérien contre les protestations populaires en faveur de,

la démocratie), consulté le 13 juin 2021, <https://cutt.ly/fmH6Was>

³² -karif, Akram (2021), L'Algérie de nouveau confrontée à la menace terroriste ? (L'Algérie de nouveau confrontée à la menace terroriste), consulté le 13 juin 2021, <https://cutt.ly/4mH6SB1>



الشعبية للاحتجاج السلمي ضد نظام الحراك العسكري إلى أعمال عنف. فقد صدر الأمر، بحق الدبلوماسي السابق محمد العربي زيتوت، والمدون أمير بوخورس المعروف بـ "أمير دز"، والصحفي هشام عبود، ورجل شرطة سابق اسمه عبد الله محمد، الذي أبدى رأيه عبر شبكة اليوتيوب³³.

كما صنف المجلس الأعلى للأمن في الجزائر الثلاثاء، منظمة "حركة استقلال منطقة القبائل" الانفصالية المعروفة بـ"الماك" إلى جانب حركة "رشاد" الإسلامية الناشطتين في الخارج، على قائمة "المنظمات الإرهابية" بحسب بيان لرئاسة الجمهورية. وجاء في البيان أن "مجلس الأمن الذي ترأس اجتماعه الرئيس عبد المجيد تبون، اتخذ قراراً يقضي بوضع حركة استقلال منطقة القبائل و"رشاد" ضمن قائمة المنظمات الإرهابية، والتعامل معهما بهذه الصفة". المجلس الأعلى للأمن، تحت رئاسة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، يصنف حركتي "رشاد" و"الماك"، منظمين إرهابيين، يُتعامَل معهما بهذه الصفة بدءاً من صدور بيان رئاسة الجمهورية³⁴. يأتي هذا الإعلان الجزائري في وقت يحشد فيه الحراك مرة أخرى آلاف الجزائريين في الشوارع كل أسبوع ضد النظام، فيما دعا الرئيس عبد المجيد تبون إلى انتخابات تشريعية في 12 يونيو. كما تدرس الحكومة إمكانية تجريد المواطنين الجزائريين من جنسيتهم إذا ارتكبوا "أعمالاً تضر بمصالح الدولة" في الخارج، بحسب مشروع قانون قدمه وزير العدل مطلع الشهر الجاري. وتهدف هذه المبادرة، بحسب منتقديها، إلى "إسكات الأصوات المقاومة من الخارج"، ولا سيما مستخدمي اليوتيوب³⁵.

كما بدأت السلطات الجزائرية حملة ملاحقة ناشطين منتمين لحركة "رشاد"، بعد قرار مجلس الأمن القومي تصنيف الحركة تنظيمياً إرهابياً، برفقة حركة ثانية تطالب بانفصال منطقة القبائل، وإحالتهم على المحاكم بتهمة مختلفة، تخص محاولة زعزعة استقرار البلاد والتحريض ونشر منشورات تضرّ بالمصلحة الوطنية. وأعلنت المديرية العامة للأمن الوطني، عن "توقيف ناشط في حركة "رشاد"، كان يقوم بتوزيع منشورات تخص الحركة. وأوضح بيان مصالح الأمن أنّ "التحريات التي قامت بها المصلحة المركزية لمكافحة الجرائم الإلكترونية أفضت إلى تحديد هوية المتهم، وهو ناشط يبلغ 33 سنة، قام بفتح عدة حسابات عبر المنصات الرقمية خصيصاً لغرض الترويج وإعادة نشر المنشور الخاصة بتنظيم "رشاد" ومنشور تحريضية أخرى"، مشيراً إلى أن "هذه المنشور التحريضية كانت تهدف للإضرار بالمصلحة الوطنية، والتحريض على التجمهر والدعوة للإخلال بالنظام والأمن العمومي". وفي هذا الصدد اعتبر عضو هيئة الدفاع عن معتقلي الرأي المحامي عبد الرحمن صالح، إنّ "تصنيف رشاد، كما حركة الماك كتنظيم إرهابي، على الرغم من عدم وجود أية هياكل على الأرض للحركة، بأي شكل من الأشكال، يعطي للسلطة على أساس هذا التصنيف أن كل المنتمين إليها والداعمين لأفكارها يمكن ملاحقتهم بتهمة الإرهاب والإشادة بأعمال إرهابية³⁵.

³³ -موقع أوروبوز(2021): الجزائر تصدر مذكرات توقيف بحق 4 نشطاء متهمين بـ"الإرهاب"، تاريخ الاطلاع 11 ماي 2021. <https://cutt.ly/YmH60VI>

³⁴ -انظر فرانس 24، الجزائر تدرج حركتي "الماك" و"رشاد" على قائمة "المنظمات الإرهابية"(2021)، تاريخ الاطلاع 14 يونيو 2021. <https://cutt.ly/qnXEK8N>

³⁵ -لحياني، عثمان (2021)، تقرير حول موضوع، الجزائر: بدء ملاحقة ناشطين في حركة "رشاد" بعد تصنيفها منظمة إرهابية، العربي الجديد، تاريخ الاطلاع 14 يونيو 2012، <https://cutt.ly/hnZCbB4>



بين عنف السياسة وسياسة العنف

إن النظام الجزائري، مثل العديد من الأنظمة الأخرى في المنطقة، لم يتخذ الحرب على الإرهاب ذريعة لقمع جميع أشكال المعارضة فحسب، بل انتهز الفرصة أيضاً لانتزاع ما يسمى بـ "ريع الإرهاب"، في شكل سخاء عسكري ومالي من الولايات المتحدة. ففي أجزاء من المنطقة حيث كانت الإسلاموية هامشية وحيث لم يكن هناك إرهاب بالمعنى التقليدي، كان على الحكومات أن تكون أكثر حيلة قليلاً لتوليد هذا الريع. تمثلت براعتهم مثلاً في تحريض عناصر المعارضة من حركة أو أخرى على مظاهرات السخط الاجتماعي أو حتى حمل السلاح. وهكذا كان "علماء الدلالات" في واشنطن قادرين على تحويل "المتمردين" و "قطاع الطرق" و "المجرمين" إلى "إرهابيين مشتبه بهم" ووصف المنطقة بأنها "منطقة غير خاضعة للحكم، أي خلق المكان الذي يمكن للناس فيه الاختباء وتحولهم إلى إرهابيين" و باختصار، إنشاء "المنطقة الإرهابية" التي تظهر الآن بشكل لا يمحي على الخرائط العسكرية الأمريكية لأفريقيا. في الجزائر، هذه الممارسات معروفة لبعض السكان. في الواقع، كثيراً ما يُستخدم هذا النوع من الاستفزاز على نطاق واسع من قبل دائرة الاستعلام والأمن لتبرير تكثيف القمع والسيطرة التي تمارسها³⁶. وهكذا أصبحت فكرة "التهديد" من أهم موارد الأوليغارشية الحاكمة، والأسلوب المرتبط بها، وهي عملية مستمرة من العسكرة الاجتماعية والدولة التي تولدت عنها دائرة واسعة من الفوائد الاقتصادية والمالية والسياسية لهذه النخبة المهيمنة. من خلال اللعب على خلق وعي زائف بالخوف في مواجهة "التهديدات"، والتي بدورها تحصل على "الرد المناسب" للحد من هذا الشعور بالخطر وانعدام الأمن الذي تم ترسيخه عمداً في الرأي العام - وهو قطاع يميل بالتالي إلى الإيمان بالحلول القمعية.

³⁶ -Jérémy H. Kenan (2012), Foreign Policy and the Global War on Terror in the Reproduction of Algerian Power, (La politique étrangère et la guerre mondiale contre le terrorisme dans la reproduction de la puissance algérienne ;op.cit



بين عنف السياسة وسياسة العنف

خاتمة

إن المحاولة الواعية لتجاوز استخدام "الحرب على الإرهاب" في الجزائر، بسبب الدلالات السلبية والتسويات التي اكتسبها المصطلح على مر السنين، تعتبر ضرورية. وبالتالي، يجب استخدام المصطلح بحذر شديد، لأن "الإرهاب" مفهوم يحير أكثر من أن ينير"، هناك حاجة ماسة إلى توجه تأملي ومتشكك تجاه كل من الحرب على الإرهاب والإطار المعرفي المؤطر لها، وعليه من الضروري أيضا إعادة صياغة مفاهيم النهج الحالي لمكافحة الإرهاب، عبر مسلكيات تتمثل بدرجة أولى في إعادة صياغة المفاهيم في الاعتراف بأن الإرهاب هو في الأساس تكتيك يتبعه فاعلون مختلفون ولأهداف مختلفة؛ وأضف إلى ذلك، فإن مكافحة الإرهاب بشكل ناجح تتطلب بشكل ثابت الجمع بين السياسات القسرية والتصالحية ليس بحيثياتها، وإنما إرساء أسسها الصحيحة والتي تحقق رهان تحقيق السلم الاجتماعي الحقيقي. وبالتالي، فإن التعامل مع الإرهاب لا يجب أن يقتصر على القضايا الأمنية فقط، وإنما على استخدام الأدوات السياسية والاقتصادية والقانونية. كما أن نزع الشرعية عن الإرهاب يجب أن تتم عبر نقله من الموقف الأمني/العسكري إلى "السياسة العادية، حيث يتم التعامل معه ليس كتهديد وجودي فقط، ولكن كقضية أخرى من قضايا السياسة اليومية. لذلك، يجب الترويج لمقاربة أكثر شمولية وأقل عنفاً ضده، نظراً لأن "ما هو مؤكد هو أن العنف يولد دائماً عنفاً مضاداً" هذا ما يساهم في تفكيك تصور الإرهابي على أنه متعصب وغير إنساني. كما تحتاج مكافحة الإرهاب إلى فك الارتباط مع استخدام لغة "نحن" مقابل لغة "هم"، التي تجرد العدو من إنسانيته، وتؤيد التدخل العسكري، وبالتالي أي محاولة إفراط في إضفاء الطابع الأمني على الإرهاب باعتباره خطراً غير مقبول تماماً، ويتركنا في خطر مميت وغير محتمل حتى يتم إزالته - يُعتبر أنه يدفع بنا جميعاً إلى حلقة مفرغة من تزايد انعدام الأمن ومكافحة- استراتيجيات أمنية منتجة.